

بعض الحلول المقترحة لازمة النقد الدولية

الدكتور حازم منصور

مقدمة

لا شك أن الأزمة النقدية التي اجتاحت العالم في عام ١٩٧١ قد أيدت ما حلول الكثير من الاقتصاديين التكن به بالنسبة لمستقبل النظام النقدي الدولي ونهضيرهم منذ أوائل الستينيات لاحتية انهيار هذا النظام .

لقد شهد العالم خلال الستينيات لزمات نقدية دولية من أهمها ازمتى الأسترليني في عامى ١٩٦٤ ، ١٩٦٧ وأزمة الذهب في عام ١٩٦٨ التي أدت الى انهاء مجمع الذهب وعلان الولايات المتحدة قصر تحويل الدولار الى ذهب على السلطات الرسمية وفى حدود معينة بحيث يمكن القول أن قابلية الدولار للتحويل بالذهب قد توقفت عملها منذ هذه السنة ثم جاءت أزمة الفرنك الفرنسى فى عام ١٩٦٩ وانتهت بتخفيضه . ولقد حاولت الدول الصناعية معالجة الوضع خلال هذه الأزمات من طريق ما يمكن سميته بالسكتات الموقفة دون العرض فى الأسلب الحقيقية وراء هذه الأزمات المتلاحقة . حتى جاءت أزمة عام ١٩٧١ بمثابة الضربة القاضية للنظام النقدي ناكمه فتركت الكثير من الدول الأوروبية نظام أسعار الصرف الثابتة ولجأت الى تعويم عملاتها وعلنت الولايات المتحدة فى أغسطس من ذلك العام وقفه تحويل الدولار الى ذهب ثم أقدمت فى ديسمبر على اعلان تخفيض الدولار بالنسبة لذهب وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٣٤ . وبذلك يمكن القول بأن روبرت تريغن كان محقا عندما قال أن الولايات المتحدة قد دفنت رسميا النظام النقدي الدولي الذى ظل سقدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

ولما كتت التجارب التي مر بها العالم منذ بداية القرن العشرين قد أثبتت أن نمو التجارة العالمية يرتبط ارتباطا وثيقا بوجود نظام دولى يقوم بترتيب التسهيلات النقدية الملائمة لتمويل هذه التجارة فقد وجد المجتمع الدولي نفسه أمام ضرورة استحداث نظام نقدي جديد .

ولا شك أن هذه المهمة تعتبر من لشق وأعقد المشلكل التي يواجهها العالم فى هذا القرن إذ أن الإصلاح تنخر كثيرا وجاء محته بعد أن انهار النظام النقدي بحيث لا يمكن الاكتفاء بشرتيقه وانها أصبحت الظروف تحتم اجراء تغيير جذرى . ومن ناحية أخرى فإن الستينيات جاءت بتغييرات

وكانت الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا تحصد هذا المنزوح ابدي كان من شأنه التوسع في خلق السيولة الدولية حتى لا تضطر الى النخول في ثورة انكماشية كبرى عاتبها عقب الحرب العالمية الأولى . أما الولايات المتحدة فكانت تبغى تقييد حرية الصندوق في زيادة وسائل الدفع الدولية ، إذ ان ميزان عملياتها الجارية كان يحقق مائتاً ضخماً كما كانت تملك الجزء الأكبر من الذهب النقدي في العالم ولذلك كانت تحرص على ألا يكون النظام الجديد ذا صبغة ثورية في المجال النقدي الدولي .

وقد اضطرت الدول المجتمعمة في « بريسون وونز » الى الرضوخ لوجهة نظر لولايات المتحدة وقبول المشروع الأميركي الذي استمد منه صندوق النقد الدولي الأسس التي قام عليها . وبدون البحث تفصيلها في نظام الصندوق بقنسية لد الدول الأعضاء بوسائل الدفع الدولية يمكن القول بان الصندوق يقدم لأعضائه تسهيلات مشروطة يحدد الحد الأقصى لها حسب حصة الدولة العضو ولكن القلمين على ادارته لا يمكنهم التدخل للعمل على ملامة السيولة الدولية طبقاً لاحتياجات العالم .

وكان المورد الآخر للاحتياطيات النقدية هو الذهب ولكن انتاج الذهب لم يسهم إلا بالقليل في زيادة هذه الاحتياطيات نتيجة لزيادة استخدامه في المجال الصناعي والمصارفة والاكتناز . لذلك فإن المورد الوحيد الذي بقي متاحاً للتوسع في السيولة الدولية هو زيادة الحيازات الرسمية من العملات الرئيسية . ويتكون الجزء الأكبر من الحيازات من أرصدة استرلينية وأرصدة دولارية . ولكن الأرصدة الاسترلينية كانت في الواقع مملوكة جليها للدول أعضاء منطقة الاسترليني كما انها لم تسجل زيادة تذكر ، لذلك فإن الأرصدة الدولارية شكلت المورد الرئيسي للاحتياطيات الاضطفية .

مصدر اجمالي الاحتياطيات النقدية العالمية
١٩٣٧ - ١٩٧١
بمليارات الدولارات^١

تغيرات خلال الفترة ٤٩-١٩٧١

المجموع ٢٠ سنة سنين

١٩٣٧ ١٩٤٩ ١٩٧١ ١٩٤٩-٧١ ١٩٤٩-٦٩ ١٩٧٠-٧١

	١٩٣٧	١٩٤٩	١٩٧١	١٩٤٩-٧١	١٩٤٩-٦٩	١٩٧٠-٧١
أ - ذهب	٢٥,٣	٣٥,٠	٤٤,٨	٩,٨	٦,٠	٣,٨
ب - احتياطيات النقدية	٢,٤	١٠,٦	٨٧,٣	٧٦,٨	٢٦,٧	٥٠,١
(١) عملات احتياطية	٢,٤	١٠,٤	٧٩,٦	٦٩,٢	٢٢,٠	٤٧,٣
دولارات	٠,٤	٢,٤	٥١,١	٤٧,٧	١٢,٧	٣٥,١
عملات في سوق الدولار						
الأوروبي	٠,٢	٠,١	٢٠,٧	٢٠,٦	٧,٤	١٣,٠
استرليني	١,٧	٦,٩	٧,٨	٠,٩	٢,٠	١,١
(٢) تمهيلات من مؤسسات دولية	-	٠,٢	٠,٨	٠,٧	٤,٧	٤,١
(٣) حقوق سحب عمدة	-	-	٦,٩	٦,٩	-	٦,٩
المجموع	٢٧,٧	٤٥,٥	١٣٢,١	٨٦,٦	٣٢,٧	٥٣,٩

(١) المصدر : الاحصائيات المالية الدولية . وتنفرد طرح للتقريب .

(٢) يتضمن فرق إعادة تقويم الذهب بعد تطبيقه آنولار كما يتضمن ذهب لدى صندوق النقد الدولي .

(٣) الجزء الأكبر من هذه التعملات عبارة عن دولارات .

وتوضح الأرقام أن الاحتياطيات النقدية الاجمالية زادت في المتوسط بنسبة ٣ ٪ في الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٦٩ وقلزت الزيادة الى ١٨ ٪ في عام ١٩٧٠ و ٤٣ ٪ في ١٩٧١ . وقد ارتفعت الاحتياطيات في هاتين السنتين الاخيرتين بمقدار ٥٣٩٩ مليار دولار وبذا ملقت اجمالى الزيادة خلال الـ ٢٢ عاما السابقة [١٩٣٨ - ١٩٦٩] وكثت العملات الرئيسية وخاصة الارصدة الدولارية ، هي المورد الرئيسى لزيادة الاحتياطيات الدولية ، فكان من شأن ذلك ان بلغت الالتزامات الامريكية قبل السلطات النقدية الخارجية في عام ١٩٧١ حوالى ٥١ مليار دولار . اما الذهب فلم يسهم الا بالقليل جدا في زيادة السيولة الدولية حيث لم يبلغ نصيبه في هذه الزيادة في الستينيات سوى ٤ ٪ واقل من ١ ٪ في سنتى ١٩٧٠ ، ١٩٧١ .

مما سبق يتبين ان صندوق النقد الدولي لم يكن هو المصدر الرئيسى لزيادة السيولة الدولية كما كتبت فكرة « كينز » بل ان الدول الصناعية لم تسحب الا القليل من الصندوق منذ عام ١٩٥٨ لانها كتبت تستبد ما يفوق حادتها من السيولة الدولية من نيويورك مباشرة وقد ادى ذلك الى خلق المشكلتين الرئيسيتين اللتين واجهتا النظام النقدى الدولى :

الاولى : عجز الصندوق عن املء اية سياسة نقدية على الدول الرئيسية خلاصة الدائنة منها مما ادى الى استتعمال الخلل في المدفوعات الدولية . وسنعود الى هذه النقطة فيما بعد ، اما المشكلة الثانية : فتتمثل في انه كلما زادت كمية الارصدة الدولارية كلما انخفضت بوعيتها ، او بمعنى آخر فان هذه الزيادة الكبيرة جعلت حائزى الدولارات يتشككون في مدى تعلب الدولار للتحويل بالذهب (١) .

لقد ظل ضعف نظام قاعدة الصرف بالذهب مستترا طالما لم يكن هناك اية مخلوف بالبنسبة لمقدرة الولايات المتحدة على استرداد دولاراتها مقابل ذهب . ففي هذه الحقبة كان الدولار يستحوذ على نفس الثقة التى يتمتع بها الذهب وكان يقبل كجديل فعلى للذهب في الاحتياطيات النقدية . ولكن سرعان ما تبدل الوضع عندما ملقت الارصدة الدولارية ما تهوزه الولايات المتحدة من ذهب اذ اخذ الحرص يدفع بعض حائزى هذه الدولارات الى اتخاذ الحيطة ومثال ذلك القرار الذى اتخذه فرنسا في عام ١٩٦٥ بتحويل جميع ارصدها الدولارية الى ذهب وبذا دخل الدولار المرحلة الحرجه الحبية التى نتجت عن هذا التطور ، وتبع فرنسا في سياستها دول اخرى لتخفضت الاحتياطيات الذهبية الامريكية الى حوالى ١١ مليار دولار في اواخر ١٩٦٧ . وقد ساد الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ستجبر حتما على تخفيض عملتها .

(١) انظر :

The International Monetary System. Problems and Proposals,

London, pp. 26-29.

ولا شك أنه من أهم نقاط الضعف في نظام قاعدة صرف الدولار بالذهب أنه لم يصب على أي ضامن تجاه ائتمان تخفيض الدولار . وفي هذه الحالة من قسئية التحويل ليس لها سوى قيمة محدودة ما دام حيزي الدولارات لم يهتزم أربون في أن أرصدتهم ستكون ذات قيمة قليلة للتحويل بنفس ائتمية العملة من الذهب .

بعد فشل النظام النقدي الدولي في أخطر مراحله وحساء تضخم الاسترليني في نوفمبر ١٩٦٧ بمنزلة تلميذ لهذه الفكرة إذ أخذت الإمبراطورية نحو عمدة العملة الأكبر ضامنا وهي الذهب وسجلت سوق لندن في أواخر ١٩٦٧ أكبر مرجه من التهمت على شراء الذهب حتى تلك السنة . وحارات تدول مواجهه هذا الطلب عن طريق مجمع الذهب (١) . ولكن حساسية سوق وصات الى انصاها ولم يعد في الإمكان ايضاً انتدفع المضاريس لا يتخذ اجراء جذري . لذلك انقلت الولايات المتحدة مع الدول الصناعية الأخرى في مارس ١٩٦٨ على إلغاء مجمع الذهب وبرك سعر الذهب يتحدد سعدي في السوق الحرة دون تدخل . ومن ناحية أخرى أعلن بنك اسبدرال بررف أنه ما زال مرتبطا بسبع الذهب بسعر ٣٥ دولار للأونصة للسكوك المرزوية فقط وتعدت السلطات الأوروبية بلا تقوم باستخدام هذا الحق إلا إذا كان هناك مبرر ، ومن هنا أصبح السؤال الذي يطرح نفسه هو ما ذا كانت قابلية الدولار للتحويل بالذهب بعد توقف عملا في عام ١٩٦٨ .

ربما تفكر الدول الغربية أن تراكم الاحتياطيات النقدية لديها سيجعل عملتها في مأمن من التقلبات . وذلك لأن وظيفة الاحتياطيات اسلا هي ترميل عجز ميزان المدفوعات . فهي تعطي الدولة صلحة اعجز الوقت اتباعا لاتباع اجراءات اعادة التوازن . وبذلك يمنها تلاق تخفيض عملتها . ونحن اذا نظرنا الى وضع السيولة الدولية في السنوات الأخيرة خاصة في الدول الصناعية التي تملك الجزء الأكبر من هذه السيولة ، فاننا نجد انه كلما زادت الاحتياطيات من العملات الأجنبية كلما اخفقت في الاضطلاع بوظيفتها التقليدية ، ذلك لاستفحال المضاربة التي أدت الى أن يعجز هذه الدول لم تتمكن من انقاذ عملتها رغم الاحتياطيات الضخمة التي كسفت نحوزها .

والمثل الذي على هذا الوضع هو ما أطلق عليه في حينه مناساة الاحتياطيات الفرنسية .^(٢) فعندما اندلعت أزمة الفرنك الفرنسي في ربيع عام ١٩٦٨ كانت الاحتياطيات النقدية الفرنسية تبلغ حوالي ٧ مليار دولار ظلت فرنسا تجمعها لمدة عشر سنوات ، ولكن قوة المضاربة وتدخل الحكومة لشراء الفرنك من الاسواق النقدية استوعبت الجزء الأكبر من هذه

^(١) اشرف مجمع الذهب عام ١٩٦١ واشتركت فيه البنوك المركزية للدول العربية برئاسة وكان يجب ان يكون هذا الدول بمدة بذهب يقوم ببيعها في سوق لندن اذا راد انطت منها كما ان مجمع شراء الذهب في حلة صوط سعره .

^(٢) نشر جريدة " فينانتشيل تيمبلر " بتاريخ ١٦/٩/١٩٦٩ .

الاحتياطيات حتى وصلت في ظرف سنة الى ١٤ مليار دولار فقط . ولا يمكن تفسير ذلك بالانخفاض الذي نتجت عن تدهور الميزان التجاري ؛ إذ أن أرقام ميزان المدفوعات في ذلك الوقت كانت تؤكد أن رد فعل العجز لا يمكن أن يستوعب سوى نسبة يسيرة من قيمة الاحتياطيات التي تبخرت بسبب الأزمة .

ولا نك أن ما حدث يشير الى التطور المؤسف للنظام النقدي الدولي والذي يوضح كيف يمكن للحركات العنيفة لرؤوس الأموال أن تقضي على المركز الاحتياطي للدولة ومع ذلك تضطر في آخر الأمر الى تخفيض قيمة عملتها .

وند مرت بريطانيا بنفس عذبة المأساة في عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٧ . أما الأزمة الأخيرة فقد جاءت ولم يمض على انتفاضة واشنطن في ديسمبر ١٩٧١ سوى بضعة شهور ، وكنتت هذه الانتفاضة قد وسعت هوامش تقلبات اسعار الصرف ، وبذلك أعطت الدول الصناعية الفرصة لتحميل اسعار الصرف بحره من خلال مدفوعاتها الخارجية ، كما أن بريطانيا كان يتراكم لديها احتياطيات تزيد عن ٧ مليار دولار ومع ذلك لمته امل المضاربة ونزوح رؤوس أموال ضخمة الى الخارج اضطرت بريطانيا الى تعويم الاسترليني في برزو سنة ١٩٧٢ .

وقد اجبت هذه التجارب ، في ظل الوضع الذي وصل اليه النظام النقدي الدولي ، أن انخفاض احتياطيات الدوله يولد نوعا من الغلق ينعكس مد - على سبة العملة الوطنية ، بل أن الدولة التي تستوعب دولارات على نطاق واسع دون أن يكون ذلك نتيجة لفائض في ميزان مدفوعاتها أصبحت خطر بمركز مدفوعاتها الخارجية .

من كل ذلك يتضح بلا جدال أن النظام النقدي الذي يعتمد على عملة دوله واحدة كمصدر للجزء الاكبر من السيولة الدولية في العالم ، وتمويل عجز ميزان مدفوعات الدولة صاحبة العملة الاحتياطية عن طريق الاحتفاظ بهد العملة دون المطالبة بتحويلها الى ذهب ، يؤدي حتما الى انهيار هذا النظام . ومن ثم فإن اسلح النظام النقدي يجب أن يستهدف إيجاد مورد للسيولة الدولية لا يعتمد على مركز ميزان مدفوعات دولة معينة . ومن تلحية اخرى فقد اظهرت الأزمات النقدية التي مر بها العالم أن المشكلة ليست بمشكلة خلق السيولة الملائمة فقط ، ذلك أنه مهما زاد حجم السيولة الدولية فلن يشكل حلا لمشكلة المدفوعات الدولية وإنما هناك عمل قد يزيد أهمية وهو التوازن المطلوب في هذه المدفوعات .

ثانياً : نظام قاعدة الصرف باللذهب واجراءات اعادة التوازن :

إن اجراءات اعادة تولزن المدفوعات الدولية في ظل نظام اسعار الصرف الثلاثة يعتبر من أهم المشكل النقدية الدولية التي يواجهها العالم اليوم

اذ ان الحفاظ على أسعار العملات بالنسبة للذهب يقتضى من الدول ان تعمل على موازنة ميزان مدفوعاتها فى الوقت المناسب حتى لا يستفعل الخلل وينعكس على سعر صرف العملات .

ويمكن تقسيم المرحلة التى مر بها نظام التوازن الى فترتين :

الفترة الاولى :

وهى التى سبقت ظهور نظريات كينز ، او قاعدة الذهب حيث كان اتوازن يسم بصفة الآلية وترتبط قيمة العملات مباشرة بالذهب ولا يسمح لها بالانحداد عن هذه العصلة الا فى حدود ضيقة جدا ، نقطتى خروج ودخول اذهب . ويتحقق ثبات اسعار العملة الوطنية عن طريق السياسات انداخليه حيث كان يجب ان تكون ميزانية الدولة متوازنة وان يكون هدف السياسة النقدية دائما هو الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات فى الامد اقتسير عن طريق انتشار على حركات رؤوس الاموال ، وفى الامد الطويل عن طريق تأثيرها على الطلب الداخلى وبالتالي مستوى الاسعار وتحريك عوامل الانتاج . هذه السياسة لا تخدم بطبيعة الحال هدف العملة الكاملة ولا تحقق معدلات مرضية للنمو الاقتصادى .

اما الفترة الثانية :

رغد نأثرت بفكر كينز الذى نقضى بان السياسات المسالية راعت فيه انداخليه يجب ان تهدف اولا الى تحقيق العملة الكاملة واستمرار النمو الاقتصادى . بينما يتم مقابلة خلل ميزان المدفوعات عن طريق حركة السعر فى الاحتمليات المنتديه ثم عن طريق التبيود المُرْتَبَة على الرارادات واحيرا تعديل اسعار الصرف .

لقد وجدت افكار كينز كل الادان الصناعيه اذ ان اهم ما كان يهدف اليه المجتمع الدولى بعد الحرب العالميه النتيه هو تلافى الكسند الاحسادى الذى ساد معظم دول العالم فى الثلاثينيات . وذلك عن طريق تحقيق معدل سنوى مرتفع من العملة ومن النمو وبذلك وضع المجتمع الدولى لنفسه اولويات تتعارض فى اغلب الاحيان مع نظم اسعار الصرف الثابته مما ادى الى تعميم نظم التوازن الخارجى .

ومن العوامل الاصلية التى حقلت دون اتوازن السريع . عدم مرونة الاجور والاسعار بمعنى ان عجز ميزان المدفوعات لا يؤدى الى انخفاض الاجور والاسعار بل ان التقلبات تطالب بمزيد من رفع الاجور مما يستل الساطلت تردد فى اللجوء الى السياسات النقدية والمالية الانكماشية التى قد تردى الى زيادة البطالة وهبوط النشاط الاقتصادى دون هبوط الاجور والاسعار .

ومع ذلك فإن هناك سببا هاما وراء تفكك الوضع وهو ان النظم الحالي خلافا للاول لا يوزع عبء تحقيق التوازن توزيعا عادلا فيما بين الدول الدائنة والمدينة . وذلك لان الدول ذات الفائض ليس لديها الدافع ولا هي مرغبة في اطار النظم الحالي ، على اتخاذ اجراءات التوازن الملائمة اذ بينما يعتبر نقص الاحتياطيات مؤشرا للخطر فإن تراكم الاحتياطيات النقدية يعتبر مرغوبا فيه من قبل الدول ذات الفائض كما يدعم قوتها السياسية والاقتصادية . أما الدول ذات العجز فلها تكون محل ضغط متى انخفضت احتياطياتها وقد لا تحصل على مساعدة صندوق النقد الدولي الا اذا ادعت لتوصياته بوضع برنامج للتوازن ولا شك في انه لو اعتبرت الدول الدائنة نفسها مسئولة ايضا عن توازن المدفوعات الدولية لشجعت الدول المدينة على اتخاذ اجراءات التوازن في الوقت المناسب لعلها ان الفترة الانتكاشية لن تطول بفضل معاونة الدول الدائنة على الخروج من هذه الفترة .

لقد اتاحت الفلجية بريتون وودز تغيير أسعار التبادل اذا كثرت الدولة العضو تعلقى من خلال أسس في ميزان مدفوعاتها . ولكن هذا الاجراء لم يطبق في الوقت المناسب في الحالات التي ظهر فيها عجز اساسي في الدول الصناعية الرئيسية اذ لن الحكومات كثرت تردد في الاقدام على تخفيض عملتها على اساس ان ذلك يعنى اخفاق السياسة الاقتصادية للحكومة . والواقع انه خلال الربع قرن الماضي فإن قرار تخفيض العملة لدولة ما كان يتخذ بصفة عامة بعد فترة طويلة من ظهور الخلل ، وحتى عند اتخاذ مثل هذا القرار فإن الحكومات كثرت تحرم على ان يكون هذا التخفيض في انسيق الحدود دون اختيار نسبة التخفيض الملائمة لاعادة التوازن ، كما يلاحظ ان مثل هذا القرار كان يتخذ دائما تحت وطأة ازمت نقدية هنية وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة للاسترلين في عام ١٩٦٧ والفرنك الفرنسي في عام ١٩٦٩ .

بعد ان استعرضنا بصفة علمية مشكلة اعادة التوازن في ظل نظم قاعدة الصرف بالذهب ، يهنا ان نستعرض موقف الولايات المتحدة من هذه المشكلة ، اذ ان الكثير من الآراء تشير الى ان السياسة الامريكية كثرت من الاسباب الرئيسية التي ادت لانهيار النظم النقدي الدولي . هذا علاوة على ان الولايات المتحدة بحكم وضعها الاقتصادي ، سيكون لها الدور الرئيسي في الاصلاح المنتظر في هذا النظم .

في الواقع لو امكنا النظر الى الولايات المتحدة كمصرف عادي فإن اصوله تشير الى انه يتمتع بمركز سليم اذ ان مجموع الاستثمارات المنتشرة التي تملكها الولايات المتحدة في الخارج قفزت من ٢٢ مليار دولار في عام ١٩٦٠ الى ٧٨ مليار دولار في عام ١٩٧٠ (١) . وبذلك فانها تفوق الارصدة

عده لا يرمي في الخارج . ويسكن المسكنه هي انه في الوقت الذي تعبر الترابعت انواليد، المحده ودائم بحد، الطالب لا يمكن اعتبار هذه الأصول ساءاً إذا انتهت البره على بصنيها .

ما بالنسبه ليزان المدفوعات الامريكى فقد داب منذ وانحر الخمسينات لى تسجيل عجز قدره ٢٠ مليار دولار في المتوسط . ربما فيها بين ١٩٦٠ — ١٩٦٥ بم ٣٨ مليار دولار فيما بين ١٩٦٦ — ١٩٧٠ وكان عذا اصغر منتج من المعاملات التراسماليه في حين كان الميزان التجاري يحق ما ساءاً بمتوسط سنوى ٢٠ مليار دولار و٢٣ مليار دولار في تسعين المذكورتن على التوالي . ولكن ، ولاول مره منذ علم ١٩٣٥ ، منح الميزان التجاري لى عام ١٩٧١ عجزاً قدره ٢٩ مليار دولار مقابل لحسن قدره ٢٠ مليار دولار في عام ١٩٧٠ . ولم يأت عام ١٩٧٢ باى تسن بل ان الارقام المتاحة شسر الى ان عجز الميزان التجارى بلغ ٢٠ مليار دولار .

ن كيف يمكن تفسير مثل هذا التدهور في الميزان التجارى مع اعلم ان الولايات المتحدت كانت لى لمره كساد فى عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٠ وان نسبه البطالة ارتفعت مما برزى الى انخفاض الطلب الداخلى والطلب الخارجى .

ح يستتر لراى برى بان عسبر هذه الشاعرة وانها هناك آراء مختلفه اهمها ان الولايات المتحدت تأخرت كثيراً لى اتخاذ قراره بتحفيض ادوات اد ان روسعها كصلاحية العهد الاحتياطيه لم يمكنها من ذلك . لى حين ان الدول الاخرى اعطت لنفسها حرة تعديل اسعار عملاتها . وقد شبت معتم اول لوروبا الغربيه منذ علم ١٩٤٩ بتحفيض عملتها حرة لى الاتل ودارت دول اخرى مثل بريطانيا وفرنسا بانخفاض لآكثر من مره لى حين طلب عملة كل من المنيا الغربيه واليانان لفترة طويلة اقل من مسووعا . لى لى ان اسعاره حاس التبادل حث بتروف البره الذهبه الاخره الى ربح سعر المارك والين ، لذلك فان هذه الميزة جعلت الدول الغربيه "البرى" تفتح سبرك بلسن سوى بالنسبه للولايات المتحدت . أما انخفاض الامردى ، وخرافلا يمكن ان يعط ثمرته الا بعد فترة قد تمتد الى ستين . برر براجد الشروط اللازمه لذلك .

وهذا راي آخر برى تدهور الميزان التجارى الامريكى الى المشاكل السكليه التى تلاهت على مدى مشرين عامها والتي نتجت عن انخفاض نسبه الاستثمارات الاجماليه وعجز الولايات المتحدت من تغيير هسكل انتجها وفقدتها للميزة التى كانت تتمتع بها من ناحية التفوق التكنووجى مما اسعف مركزها التنافسى مع العالم الخارجى .

مصدر : تحرير سنوى بنيت الحسرات الدوليه .

بلاضته الى ذلك يمكن القول بان الولايات المتحدة لم تبذل الجهد الكافي لتحسين مركزها التنافسي الدولي لاكثر من سبب منها تعارض هذا الهدف مع الاهداف الاجتياحية الداخلية وسنعود الى هذه النقطة فيما بعد ، وان لجزء الاكبر من انباء يتم استهلاكه محليا . حيث لا تتعدى صادراتها ٤٪ من اجمالي بلجها القومي في حين انه بالنسبة للدول او مجموعات الدول الأخرى نجد ان الصادرات في عام ١٩٧٠ بنسوية الى اجمالي الناتج القومي تمثل بلاسعار الجارية ١٠٪ للبلقان و ١٨٣٪ لالديا الغربية و ١٢٪ لفرنسا و ٥٠٪ لهولندا . ومن هنا كان اهتمام هذه الدول بمركزها التنافسي في الاسواق العالمية ، خاصة اليابان التي نشبت التوسع الكبير في نشاطها الاقتصادي الى وضع كل امكانياتها لزيادة صادراتها (١) .

ويكن التجارة الخارجية للولايات المتحدة التي تعتبر ضئيلة بالنسبة لاجمالي انتاجها القومي ، تمثل حوالي ١٤٪ من اجمالي التجارة العالمية اذ ان هذا الناتج القومي بلغ في عام ١٩٧٠ ما يقرب من ١٠٠٠ مليار دولار ومن هنا فان تجارة الولايات المتحدة الخارجية وحدها لها وزنها بالنسبة لباقي دول العالم كما ان مركز ميزانها التجاري له . في نفس الوقت ، اهمية خاصة في ميزان عملياتها الجارية وينعكس وضعه على المركز الدولي للدولار ولا ادل على ذلك من ان استحقاق الازمة السعيدة في عام ١٩٧١ يرجع الى العجز التجاري الامريكى في تلك السنة .

ومن هنا كانت الاهمية الكبرى التي توليها الولايات المتحدة في الاونة الأخيرة لعلاماتها التجارية مع بقى دول العالم ، حيث اتجهت من ناحية الى سبب تجزئتها مع الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتى ومن ناحية اخرى ، وهذا ما يهم موضوعنا مباشرة ، لانتها تباثر ضغطها المتواصل للربط فيما بين الاصلاح النقدي الدولي والمفاوضات التجارية الموسعة التي ستبدأ في عام ١٩٧٣ في اطار منظمة الجات .

نأتى الان لموقف الولايات المتحدة من تطبيق اجراءات موازنة ميزان المدفوعات لقد اتسم الميزان الامريكى خلال الخمسينيات والستينيات بأنه كان يسجل عجزا مستمرا وأنه قد تم تمويل جزء من هذا العجز عن طريق الاحتياطيات الذهبية ولكن الجزء الأكبر منه تم تمويله عن طريق ريادة الالتزامات الامريكية قصيرة الاجل قبل العالم الخارجى وهو ما يسمى بالتوازن المالى Financial Adjustment وهذا لا ينفي ان الولايات المتحدة اتخذت بعض الاجراءات خلال الستينيات للحد من نزوح رؤوس الاموال الى الخارج ، مثل الضريبة التي فرضت في عام ١٩٦٣ على الاستثمارات الفردية بالخارج . ولكن اكثر هذه السياسات كانت في الواقع قصيرة الاجل ولم تعط الاهمية الملائمة لتطبيق الاجراءات ذات الابر

سريع الأجل ، بل كانت أكثر السياسات تهدف الى كسب الوقت (١) وقد طالبت الولايات المتحدة الدول الأوروبية بخفض اسعار الفائدة فيها والتي وصلت في بعض الاحيل الى معدلات مرتفعة جدا ولكن اصحاب المصانع الأوروبية كانوا يفتقدون السوق النقدية المحلية التي يمكنهم من تحويل اشروعاتهم التي كانوا يتطلعون لتنفيذها لذلك فان طلبهم على الاموال في سوق الدولار الأوروبي ظل في ارتفاع مستمر مما جعل تخفيض اسعار الفائدة امرا عسيرا .

ركان العلاج الامثل هو العمل على زيادة الفئض في ميزان العمليات الجارية بحيث يغطي العجز الرأسمالي . وهذا لا يتأتى الا من طريق احداث تغيير في الاسعار النسبية والدخول فينتج عن ذلك تعديل لوزن الموارد الحقيقية بحيث تزيد الصادرات وتقلص الواردات وهذا ما يسمى بالوازن الحقيقي Real adjustment . ويبدو ان الولايات المتحدة لم تسخذ مثل هذه الاجراءات لسببين : **الاول** : ان الميزان الجارى كان يحقق دائما مستورا خلال الستينيات ولذلك فان السلطات الأمريكية لم تر ما يدعو الى اتباع سياسة انكماشية قد يكون لها آثار خطيرة على العمالة ابوظمة والتجارة العالمية . **ثانيا** : ان علاج ميزان المدفوعات عن طريق احداث تغييرات في الدخل الحقيقي تعتبر وسيلة غير ملائمة بالنسبة للدول التي تمثل تجارتها الخارجية جزءا يسيرا من النشاط الاقتصادي القومي . وهذا ينطبق كما سبق القول على الولايات المتحدة التي تمثل وارداتها حاليًا حوالي ٥ ٪ من اجمالي الناتج القومي . لماذا كتبت نفس الشيء من التغير في اداخل تنفق على الواردات فمضى ذلك انه كلما ارتدت هذه الدولة خفض وارداتها بمليار دولار يتعين عليها خفض اجمالي الناتج القومي بـ ٢٠ مليار دولار (٢) وهذا بطبيعة الحال يتعارض مع الاولويات الاجتماعية والاقتصادية التي لا يمكن الدولة ان تجاهلها .

ويلاحظ ان المشكلة قد تفاومت منذ عام ١٩٧١ اذ ان الهدف الآن ليس زيادة فائض ميزان العمليات الجارية لتغطية ما يسمى بفجوة التحويلية Transfer Gap (٣) وانما أصبح الوضع يتطلب علاج العجز في ميزان العمليات الجارية ذاته وبذلك فان خفض التحويلات الرأسمالية لن يأتي بلحل المطلوب فاذا كان تخفيض الواردات امرا يصعب تحقيقه للأسباب التي ذكرتها آنف فلا مفر من التلجأ الى زيادة الصادرات اما عن طريق زيادة الاستثمارات في الصناعات التصديرية واما عن طريق ما يمكن ان

١ Edward and Wilf, *Practical Means of Balance of Payments Control*, Washington DC, American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1964.

٢ انظر المرجع السابق
٣ الفرق بين التحويلات الرأسمالية والعمليات الجارية ، مساعدات مالية ، خروج رؤوس المال ، والتحويلات الحقيقية ، نفس ميزان العمليات الجارية .

تحصل عليه الولايات المتحدة من ميزات في الحادثات التجارية الموسعة القائمة .

وفي هذا الصدد نرى لن الكثير من الآراء ترى تعميل الدول الدائنة بغيره الأكبر من عبء التوازن على أساس ان انكماش الطلب وابطاء النشاط الاقتصادي وخفض العمالة له آثار أكثر ضررا من تضخم الطلب وزيادة النشاط الاقتصادي . ولذلك فإن تكلفة التوازن تكون أقل إذا كان العلاج من طريق اتساع الطلب في الدول ذات الفائض (١) ولكن هذا الرأي رغم وجهته له خطورته أيضا إذ ان تطبيقه قد يؤدي الى ان تتبدى الدول المدينة في سياسة العجز دون الاهتمام بالعلاج لذلك فإن الوضع الأمثل هو مشاركة كل من الدول الدائنة والمدينة في التوازن .

الجزء الثاني

اصلاح النظام النقدي الدولي

كان لا بد لنا من استعراض المشكل والصعوبات التي تواجه النظام النقدي الحالي حتى نكون على بينة بما يجب ان يؤخذ في الاعتبار عند بحث الإصلاح .

من الواضح في الكثير من المناقشات التي تدور حول اصلاح النظام النقدي انها لا تنظر الى الدلائل الأساسية التي يجب ان يقوم عليها النظام في المستقبل . ولا شك ان التجارب الماضية وخاصة في العشر سنوات الأخيرة تؤكد ان زيادة الاحتياطيات الدولية يجب ألا تعتمد على الدولار بل يتحتم ايجاد شكل جديد ملائم من الاحتياطيات بحسب المعالم عيوب قاعدة الصرف بالذهب ، ولكن ذلك وحده لا يكفي إذ انه مهما زاد حجم السيولة الدولية فإن يشكل ذلك وحده حلا لمشكلة المدفوعات الدولية وانما هناك عامل في غاية الأهمية ، هو التوازن المطلوب في هذه المدفوعات . وسنحاول فيما يلي تناول هذين الموضوعين مع ابراز وجهات النظر الرسمية في كل منهما .

لولا : قاعدة النظام النقدي الدولي في المستقبل :

رأينا فيما سبق عرضة ان سوء استخدام نظام قاعدة الصرف بالذهب أدى في آخر الأمر الى انهيار النظام بأكمله ، ومن ناحية أخرى فإن قرار الحكومة الأمريكية بوقف تحويل الدولار الى ذهب في عام ١٩٧١ أدى الى تغيير أهم سمات هذا النظام وهو ضمان تحويل العملة الاحتياطية الى ذهب بسعر ثابت ، وبإثره من أن هذا التحويل فقد قيمته العملية منذ

Marcus FLEMING, Essays in International Economics, London 1971. (١)

شأنه. يرتقن للذهب إلا أن النظام قد فقد معلا أهم أركنه . إذ أن أي زيادة في الاحتياطيات الأمريكية ست تعتبر رسمياً المقبول الرئيسي للامم المتحدة لأخرجه مما حد من يمتن أن يسع بعض الضغط على الولايات المتحدة لأخذ إجراءات مرازنة مدفوعاتها الخارجية . أما الآن فقد تحول النقد الذي يمكن أن يطلق عليه قاعدة دولار Dollar Standard وبدأت تسمى السرام الولايات المتحدة بتحويل الدولار بسعر ثابت بل وانقى عبء المحافظة على سعر الدولار داخل إطار معين على الدول الغربية الأخرى التي ما زالت تستخدم الدولار كعملة داخل International Currency الأسواق تنحسبة . وقد أدى هذا السطور إلى أن أصبح النظام النقدي في صورته الحالية أكثر خطورة من ذي قبل ، إذ أضحت الدول في وضع يصعب عليها فيه رفض أنسليبه الدولارات إليها حتى تحافظ على العلاقة بين العملات الرئيسية في أنتر ابرامس التي وضعت في اتفاقية واشنطن . كما يتعين عليها الاحتفاظ ببدء الدولارات كاحتياطيات نقدية غير قابلة للتحويل أو بمعنى آخر نلن هذه الدول قبل احتياطيات نقدية تتحمل هي عبء الحفاظ على قيمها النسبية .

إن نظم قاعدة الدولار لا يمكن أن يشكّل الحل المطلوب بالنسبة لمستقبل السيولة الدولية وإنما هو في الواقع إجراء مؤقت يصل في طياته خطر دلاخ أزمة نقدية عالية جديدة . ولا شك أن أهم ما يشغل خبراء النقد في العالم هو إيجاد البديل الذي يمكن أن يصطلح بالدور الرئيسي في مجال الاحتياطيات الدولية بدلا من الدولار . وكما يقول روبرت تريفين فإن أنسب بديل هو الذي يمكن أن يسهم في حل المشكلة الناصجة عن نصفه الاحتياطيات القنتمه بالعملات الوطنية وأن يجب العلم 'عودة إلى نظام قاعدة الصرف بالذهب وانتشار موجة من الاتكماش . وذلك باستحداث وسيلة أخرى تقابلة لحاجه العلم من السيولة الدولية للمضى في التوسع الاقتصادي (١) .

الذهب :

لا شك أن وضع الذهب في مجال اصلاح النظام النقدي الدولي سينتو من اعقد المشكل التي ستعابل العالمين على هذا الاصلاح .

لقد كان من اثر الازمات النقدية المتلاحقة ان اتجه الافراد بعنف لى شراء الذهب في السوق الحرة حتى اصبح هناك تفاوت ضخم فيما بين سعري الذهب الرسمي والحر . ونتج عن ذلك ان توقف اسهلم الذهب

Robert TRIPPIN, The World Money Maze, Yale University Press.

1968, p. 109.

في زيادة الاحتياطيات النقدية في السنوات الأخيرة ، إذ لا يعقل ان تقوم اي دولة بشراء الذهب من السوق الحرة لاضافته الى احتياطياتها النقدية بسعر يزيد بحوالي ٧٠ ٪ عن السعر الرسمي . ومن ناحية أخرى فان الدول التي لديها ارصدة ذهبية اجبرت عن استخدامها في التسويات الدولية إذ ان ذلك يجعلها تعطى الى دولة أخرى ذهبا بالسعر الرسمي في حين انها يمكنها بيعه بالسعر المرتفع المسند في السوق الحرة . ونتيجة لهذا الوضع فان الارصدة الذهبية التي تحوزها السلطات الرسمية وعلى تناهز ما قيمته ٤٠ مليار دولار أصبحت مجيدة ، بحيث يمكن القول ان الزيادة الضخمة في الارصدة الدولارية خلال السنوات الأخيرة ما هي الا الدليل للذهب النقدي المجدد (١) .

لذلك فانه لو اتجه الرأي الى اختيار الذهب كقاعدة للنظام النقدي القائم غلامر من رفع قيمته حتى يمكن ايجاد سعر موحد له ومن جهة أخرى فان الإنتاج السنوي للذهب محدود ولا يمكن ان يكفى مد العالم بالسيولة اللازمة الا اذا رفع سعره .

قبل التطرق لمبحث فكرة رفع سعر الذهب فمتنا نياخذ بالقول ان العودة الى نظام قاعدة الذهب يفترض الرجوع الى تطبيق مبدأ التوازن الاالى اي ربط النشاط الاقتصادي الداخلى بمركز ميزان المدفوعات وهو ما لا يمكن ان تتسله اي دولة في الوقت الحاضر نظرا للاولويات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية التي ترتبط بها كما سبق ان رلينا .

نأتى الان لزيادة سعر الذهب وقد وجدت هذه الفكرة الكثيرين من محبذها إذ ان الذهب ، على حد قولهم ، يحتوى على قيمة ذاتية كما انه يحقق للدولة الاستقلال في شئونها النقدية إذ ليس هناك دولة لها هيمنة مطلرة عليه كما هو الحال في ظل قاعدة الدولار . اما الميزة البشيرة لره سعر الذهب فتكمن في رفع القيمة الاسمية لاحتياطيات الولايات المتحدة والدول الغربية ويقترح « جاك رويف » ان تقوم هذه الدول الأخيرة بمنح الحكومة الامريكية هذه الزيادة في صورة قرض طويل الاجل يمكنها بالاساسة الى زيادة قيمة احتياطياتها الذهبية ، من امتصاص الجزء الأكبر من التزاماتها الدولارية . ومن ناحية أخرى فان هذا الاجراء يؤدي الى وقف اكتنز الذهب مستقبلا واقبل المكتنزين الحاليين الى التخلص من الذهب بماخذ طريقه الى الاحتياطيات النقدية (٢) .

Harry G. JOHNSON, The Bretton Woods System, Key Currencies and the Dollar Crisis of 1971, The Three Banks Review, Jan 1972 p. 21.

Jacques RUEFF, Suggestions pour une éventuelle conférence au sommet . جريدة النهار ، ١٩٧٢/٧/٢٥ .

ولكن الموضوع ليس بالسهولة التي يفترضها اصحاب هذا الرأي . ان مجرد رفع سعر الذهب لا يمكن ان يكون ، كما يصورونه . العلاج لجميع المشائل النقدية التي تواجه العالم .

اولا : ان رفع سعر الذهب الى ثلاث اضعاف سعره الحالي كما يقترح بول اينزج ، سيؤدي الى ارتفاع القيمة الاسمية للاحتياطيات الحالية من هذا المعدن الى ١٢٠ مليار دولار في حين وصل مجموع الاحتياطيات العالمية في اكتوبر سنة ١٩٧٢ الى ١٥٠ مليار دولار .

ثانيا : ان الاحتياطيات الذهبية للولايات المتحدة التي تصبح عندئذ معلنة لـ ٢٣ مليار دولار لن تمتص الا جزءا يسيرا من الترامتها الدولاريه التي اصبح ما تحوزها منها حاليا السلطات الرسمية وحدها يفوق ٦٠ مليار دولار ، ومن المشكوك فيه ان تقبل الدول الصناعية الاخرى منح الولايات المتحدة ما زاد لديها من قيمة الاحتياطيات ، في شكل قرض طويل الاجل .

ثالثا : ان هذا الاقتراح لا يعالج مشكلة توازن المدفوعات الدولية اذ ان الدول لن تقبل مطلقا تنفيذ ما تطلبه عليها قاعدة الذهب في مجال التوازن بل انها في سبيل الحفاظ على ما لديها من ذهب قد تلجأ الى القيود النقدية والحرارية .

رابعا : ان القول بان هذا الاجراء سيقتضي على الاكثيار امر مشكوك فيه اذ لن يتحقق ذلك الا اذا كانت هناك ثقة اكيدة بان الحكومات ستصح في الحفاظ على القيمة الفعلية لعملائها وهو ما لا تؤيده التجارب العملية في السنوات الماضية الا .

خامسا : ان الولايات المتحدة لا يمكن ان تقبل هذا الحل .

من كل ذلك يتضح ان الذهب لا يمكن ان يشكل القاعدة النقدية للنظام النقدي في المستقبل .

دعوتن السحب الخاصة :

لا شك ان انشاء نظام حقوق السحب الخاصة يعتبر من اهم الاحداث في التاريخ النقدي . للاول مرة امكن الاتفاق على خلق اصول نقدية احتياطية اراديا تقوم باصدارها هيئة دولية هي صندوق النقد الدولي . وبذلك فان هذه الاصول لا تخضع لتاثير دولة معينة مما يضع نهلية لربط

Mirrahy KRDK Gold: Barham or Robe or Usual In ...
Princeton University, Essay in International Finance,
No. 60, Jun 1967, pp. 28-29.

زيادة الاحتياطيات الدولية بعجز ميزان مدفوعات الدولة صاحبة العملة الاحتياطية . كما انه يهين الظروف للتحكم في حجم السيولة الدولية طبقا لحاجة العظم الفعلية ويجعل الاسول الاحتياطية بعيدة عن متناول يد المضربين . ومن ناحية اخرى فان تركيز خلق الاحتياطيات وادارتها في الصندوق يدعم موقف هذه المؤسسة في التأثير على الدول الاعضاء للعمل على موازنة مدفوعاتها الخارجية .

ولكن نظام حقوق السحب الخاصة وضع اصلا في الواقع ليكون موردا كمياليا للسيولة الدولية . لذلك مناه لم يحتو على العناصر التي تجعل منه نظاما نقديا يمكنه ان يحل محل النظام النقدي القائم وقد ظهر ذلك جليا في المحادثات التي دارت للوصول الى تقريب وجهات نظر الدول الرئيسية ثم في التردد حول وضع هذا النظام موضع التنفيذ .

لقد نص على الا يكون هناك اى توزيع لحقوق السحب الخاصة الا اذا كان هناك اجماع في الراى بان هناك حلجة عامة لتدعيم الاحتياطيات الدولية وبذلك فان اى مجموعة من الدول تمتلك اكثر من ١٥ ٪ من مجموع الاصول في الصندوق (الاعلية ٨٥ ٪ من مجموع الاصوات) يمكنها تعطيل العمل بهذا النظام ، بل ان الولايات المتحدة وحدها يمكنها ذلك .

كما نص على ان يكون استخدام هذه الحقوق من طريق استبدالها اولا بعملات قابله لتحويل من الدول التي يعينها الصندوق وان هذه الاخيرة لها الحق في عدم قبول وحدات السحب الخاصة اذا وصل متراكم لديها الى ٢٠٠ ٪ من نصيبها في التوزيع الاسلى . كل هذه الشروط اعطت الانطباع بان حقوق السحب الخاصة ما هي الا نظام تكيفي للنظام القائم وليس البديل له مستقبلا . ولذلك فان هذا النظام اخفق في ابعاد المخوف وعدم اتيته التي سادت المجتمع الدولي في السنوات الاخيرة والتي كفت السبب فيها احاب النظام النقدي الدولي من تصدع . والجدير بالملاحظة ان اعفاء الازمات النقدية اندلعت بالذات بعد الانفاق على وضع نظام حقوق السحب الخاصة موضع التنفيذ .

وقد قام الخلاف اخيرا حول التخصيص الجديد الذي كان مقتررا له اول يناير ١٩٧٢ ولم يتوصل الصندوق حتى الان الى اتفاق حول هذا الموضوع مما اثر الكثير من التطبيقات الى حد القول بأنه اذا كان الصندوق قد عبر عن الاتفاق حول مستوى حقوق السحب الخاصة التي ستخصص لسنتين فكيف سيتمكن من الوصول الى توحيد وجهات النظر حول الاصلاحات النقدية الجذرية في مستقبل قريب .

ومن ناحية اخرى فان نظام حقوق السحب الخاصة لم يتضمن اى اشاره الى وضع الترتيبات اللازمة لتوازن المدفوعات الدولية بل جاءت توصيات الخبراء بان يرتبط توزيع هذه الوحدات بقترب موازين المدفوعات

من انوارن وكان هذا التنظيم وضع فقط لعلاج نقص السيولة الدولية و
 انفس من نجاح اي نظم نقدي دولي يتوقف بنسبه اساسيه على وضع
 الاجراءات التكميله بموازنه المدفوعات الخارجيه لمختلف الدول وخاصه
 لرئيسيه منها .

من كل ذلك يتضح انه اذا استقر الرأى على جعل حقوق السحب
 اساسه اساسا للنظم النقدي الدولي فلا مفر من حضل تعديلات جزعريه
 سه حتى ياحح نديما بتدائلا منضما العوامل التي تدمن له هذا الذي
 من نجاح :

١ - حتى يمش اعداء حقوق السحب لخدمه منه الامتدادات
 اندوليه الحقيقيه يجب ان يكون لها تود امراء اندابيه . ولذلك يجب ان
 يمسر استخدام هذه الوحدات استخداما مباشرا دون اللجوء الى استبدالها
 بعملات قبله للتحويل . فمن اهم العوامل التي اعطت الدولار الصغه
 اندوليه انه كان يمش استخدامه في جميع انحاء العالم مبشره في ادب .
 استسويت اندوليه - وما زال الدولار يقزم بهذا اندر حتى بعد وقت تقلبت
 لتحويل ياندهب . ويستتبع ذلك منطبق النظم مبدأ تعيين الدول التي تمل
 حرق السحب الخسه .

٢ - ان الاتفاق على جعل حقوق السحب انظمه الاصول الرئيسييه
 لاحتياطيات الدوليه يعنى قبولها دون حسدرد اذ ان اعطى لدول حن
 رمسب متى وصلت التي بنسبه معينه يعطى انطاعا بعدم النعم في مستقبل
 هذا النظام كما انه يعد من تسوية عجز موازين المدفوعات بهذه الوحدات .

حسب هذه التغييرات التي يتعين احداثها في احكامه نظام حقوق
 السحب الخاصه من هك مشاكل يتعين حلها حتى يتمكن هذا النظام من
 سبق الاهداف المطلوبه .

واول هذه المشاكل تتمثل في تصفيه الارصده الدولاريه التي تحوزها
 حائليا الدول العربيه والتي بلغت الان نحو ٦٠ مليار دولار . هذه الارصده
 لا يمكن مطالبه الولايات المتهدده بتسويتها فوراً وانها يجب اعطائها الوقت
 الكفلى لذلك . ويمكن ان تقوم الدول الحظرة لهذه الارصده بتحويلها الى
 السندوق في مقابل حصولها على حقوق سحب خاصه وبذلك تصبح
 الولايات المتحدده مدينه تجاه هذه المؤسسة . ولما كان على هذه الدوله
 سداد ديونها . فيمكن للسندوق ان يحول هذه الالتزامات الى قرض طويل
 الاجل تقوم الدوله المدينه بسداده عن طريق حقوق السحب الخاصه التي
 تقول انيها من خلال معاملاتها العاديه .

والمشكله الثقيه هي استمرار تفضيل الذهب كصول احتياطيه على
 الامل من الناحيه انتقاليه مما يعرقل عمل النظام الجديد . وحل هكده

المشكلة لا يتأتى الا باسهام السلطات النقدية . فلا يوجد في احكام الصندوق ما يمنع الدول الاعضاء من بيع الذهب الذي يعوزونه بسعر أعلى من سعر التعادل . ولقد سبق للدول الصناعية اعضاء مجمع الذهب ان التزمت بموجب اتفاقية مارس ١٩٦٨ بعدم بيع الذهب في السوق الحرة ولكن تغير الظروف عقب أحداث ١٩٧١ جعلت هذه الدول في حل من هذا الالتزام كما ان بعض هذه الدول اظهرت استعدادا لتقبل هذه الفكرة . وسيكون تنفيذ هذا الاجراء بمثابة اعلان من هذه الدول بانها لا تعتبر الذهب الاصل الاحتياطي الاول وانها هي على استعداد لاستخدام اصول احتياطية جديدة تقوم هي بخلفتها وادارتها كما يؤدي ذلك الى تحريك الارصدة الذهبية التي جمدت لعملا منذ انشاء سوقين للذهب .

ومن المستحسن ان يتم هذا البيع عن طريق الصندوق الذي يقوم بتعليق ارصنتها من حقوق السحب الخاصة بما يقبل السعر الذي تم به بيع الذهب في السوق (١) .

ومن ناحية اخرى يجب الا يبقى الذهب هو اساس تحديد اسعار تعادل العملات اي ان اسعار صرف العملات والمراكز الاحتياطية في الصندوق تحدد بالنسبة للوحدة الحسابية الجديدة . وتكملة لهذا الاتجاه فلا محل لان تحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بوزن معين من الذهب اذ ان هذه الوحدة غير قابلة للتحويل بالذهب وارتباطها بهذا المعدن لا يعطيها اي ضمان الا ذلك الضمان الذي يعطيه المجتمع الدولي للنظام الجديد . ان المعنى الحقيقي للعلاقة الحالية فيما بين حقوق السحب الخاصة والذهب غير واضح . فاذا كتبت هذه الوحدة النقدية تعادل مقدارا معيناً من هذا المعدن فيحق لنا ان نتساءل كيف يمكن تحديد اسعارها بالنسبة للعملات ؟ وليس هناك بالفعل سعر رسمي للذهب كما ان هذه العملات غير قابلة للتحويل بالذهب وان سعره تقل في السوق الحرة الى ارقام لم تكن مرتقبة هذا بالاضافة الى انه اذا نظرنا الى الوضع الحالي نجد ان العالم يسير على قاعدة الدولار منذ اواخر ١٩٧١ وان الدول تقبل الدولارات في احتياطياتها بالرغم من انه غير قابل للتحويل .

واخيرا وليس باخر ، يضى ان تراكم وحدات حقوق السحب الخاصة لدى الدول الدانة مثل ما حدث بالنسبة للدولار . وهذا يمكن حدوثه في حالة ما اذا ظلت مجموعة من الدول في حالة فائض مستمر . وقد يؤدي تراكم هذه الحقوق لديها الى نوع من القلق على مستقبل هذه الوحدات . هذه المشكلة ترتبط في الواقع بموضوع التوازن اذ ان نجاح هذا النظام يتوقف على دوران هذه الوحدات دون تركها في جانب واحد وهذا لن

(١) انظر Robert Triffin, Basic Considerations on International Monetary Reform, Kreditbank, Weekly Bulletin, ٢٤ نونبر ١٩٧٢

يتحقق إلا إذا عملت كل من الدول الدانسة والمدينة على علاج خلل مدفوعاتها الخارجية .

توازن المدفوعات الدولية :

رأينا فيما سبق كيف ان الخلل فى المدفوعات الدولية وتراخى الدول الصناعية فى علاج هذا الخلل ، أدبنا الى مرحلة سير النظام النقدى الدولى لذلك فإن وضع الأسس التى يجب على مختلف الدول اتباعها مستقبلا لعلاج خلل المدفوعات الدولية ، يعتبر اهم عنصر فى الإصلاح النقدى .

و الواقع ان « لجنة العشرين » لم تتوصل فى هذا الشأن الى رأى نهىى ولكنها وضعت الاهداف التى ترى تصنيفها فى هذا المجال ، حيث اتفق اعضاء هذه اللجنة على ان وسائل العلاج يجب ان تتضمن السياسات الوطنية وحركات رؤوس الاموال وتغير اسعار الصرف . كما كان هناك اجماع على ان اساس التنظيم النقدى الجديد سيكون اسعار التعادل او الاسعار المركزية Central Rates . هذا الى جانب اهمية تنسيق السياسات التجارية والنقدية الدولية وتتلق اكثرية الآراء على انه يجب على الدول الرئيسية العمل على تنسيق اهداف ميزان المدفوعات الحزبية والاحتياطيات النقدية .

وقد دارت مناقشات كثيرة حول الظواهر التى يمكن اعتبارها مؤشرا ينعين عنده على الدولة المعنية اتخاذ اجراءات تحقيق التوازن . لقد كان المؤشر فى ظل احكام اتفاقية « بريتون وودز » هو الخلل الاساسى فى ميزان المدفوعات ولكن مرونة هذا المؤشر اعطت الدول الفرصة للتراخى فى اتخاذ اجراءات التوازن كما انه وضع عبء تحقيق التوازن على الدول المدينة . لذلك فقد اتجه البحث حول فاعلية المؤشرات الكمية .

وكان اهم ما قدم فى هذا الشأن هو اقتراح الولايات المتحدة بعمل تغيير فى الاحتياطيات النقدية دلالة على وجوب العمل على موازنة ميزان المدفوعات وذلك بوضع حدود لهذه الاحتياطيات بحيث تصبح الزيادة او النقص فيها عن المستوى المتفق عليه مؤشرا يتطلب من الدولة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإعادة التوازن . اما نوع هذه الاجراءات وهل هى داخلية فقط او تتضمن ايضا تجزيرتها الخارجية وحركات رؤوس الاموال وتغير اسعار الصرف فمنها متروكة لكل دولة تطبيقها حسب وضعها . فإذا لم تتخذ الدولة المعنية الاجراءات المطلوبة رغم تغير احتياطياتها من الحد المسموح به فللسندوق الحق فى استخدام وسائل ضغط على هذه الدولة قد تبدأ بنشر تقرير عن مركز هذه الدولة وتنتهى بتطبيق الجزاءات عليها .

ويلاحظ فى هذا الصدد ان الاقتراح الأمريكى يشير الى ترتيبات خاصة بالنسبة للدول النامية المصدرة للبتروال لاستثنائها من اتخاذ الاجراءات العلاجية على ان ينشأ صندوق استثمار تستغل فيه احتياطيات هذه الدول .

هذا وقد اعترض الكثير من ممثلي الدول المتقدمة والتنامية على الاقتراح الأمريكي على أساس ان تغير الاحتياطيات لا يعكس بالضرورة ضعف مركز ميزان المدفوعات الأسس (عمليات تجارية ورؤوس أموال طويلة الأجل) ، وأن معرفة ما سيترتب على زيادة أو هبوط الاحتياطيات قد يثير حركات رأسمالية للمضاربة . كما أوضح مندوبو الدول النامية أن احتياطيات هذه الدول قد تنخفض لأسباب خارجة عن إرادتها مثل أصابة محاصيلها الزراعية أو هبوط أسعار المواد الأولية ولدى هذه الحالة فإن المطلوب ليس علاج ميزان المدفوعات وإنما هو تمويل تعويضى للعجز الناشئ عن هذه الظروف .

والواقع ان الاقتراح الأمريكى يعنى الرجوع الى نوع من آلية التوازن الذى كفت تتميز به قاعدة الذهب . وهذا بالرغم من أن الولايات المتحدة تعارض بشدة فى مجرد التفكير فى الرجوع الى قاعدة الذهب فى حين ان الدول الأوروبية التى يميل بعضها الى جعل الذهب المكون الرئيسى للاحتياطيات الدولية ، تعارض الآلية التى تقترحها الولايات المتحدة . هذا التعارض يعكس بلا شك الموقف الراهن للدول الرئيسية ويشير الى ان هذه الدول ترى الإصلاح من خلال المركز الحالى لاحتياطياتها وتجاريتها ومدفوعاتها الدولية ولذلك فمن الولايات المتحدة تركز على تغير الاحتياطيات النقدية كمؤشر للخلل على أساس ان احتياطيات الدول الغربية الأخرى فى تزايد مستمر مما يتطلب منها العمل على اصلاح الخلل خاصة من طريق رفع قيمة عملاتها مما يؤدي الى زيادة الصناعات وانخفاض الواردات الأمريكية .

ولكن ، وبصرف النظر عما اذا كان الاقتراح الأمريكى مقبولاً من الناحية العملية ، يجب ان يستهدف الإصلاح تلافى العيوب التى تسببت فى بلاحي الأزمات التى انتجت النظام النقدى الدولى .

لقد ظلت الدول الصناعية تبذل جهوداً مضنية فى سبيل الاحتفاظ بأسعار الصرف الثابتة مع حرية انتقال رؤوس الأموال وانتهاج سياسات نقدية مستقلة فى حين أظهرت التجربة انه لا يمكن الاحتفاظ بهذه الأهداف الثلاثة معاً . ان ثبات أسعار الصرف وحرية انتقال رؤوس الأموال تعنى ان المعظم أصبح يشكل منطلقاً نقدياً واحدة كما هو الحال بالنسبة للدولة الواحدة ومن البديهي ان لمروع البنك المركزى داخل هذه الدولة لا يمكنها اتباع سياسات نقدية مستقلة . وهذا ما كان سائداً بالفعل فى ظل قاعدة الذهب قبل الحرب العالمية الأولى . اما وان الدول الرئيسية الغربية احتفظت لنفسها بحق انتهاج سياسات نقدية مستقلة دون العمل على تنسيق هذه السياسات فلا يمكنها الاحتفاظ بالأهداف الثلاثة معاً . لى يمكنها ان تبقى على حرية انتقال رؤوس الأموال ومزاولة سياسة نقدية مستقلة ولكنها يجب ان تسمح بتعميم عملتها حتى تحصل سعر الصرف بجزء من عبء التوازن وتكبح جماح المضاربين كما يمكنها

التبسك بسعر صرف ثابت مع سياسة نقدية مستقلة ولكنها هنا يجب ان
تتخذ رتبة على حركات رؤوس الأموال .

والواقع ان السنوات الأخيرة شهدت اتجاه الدول التي ترك أسعار
صرف عملتها تتخبر وقد جاءت اتفاقية واشنطن مؤكدة هذا الاتجاه حين
نعت على ترسيخ موازن بقلب أسعار الصرف بحيث يمكن ان
يعمل الفرق بين عملة وأخرى الى ٥٠ / . ومع ذلك يبدو من الأحداث
النقدية الأخيرة ان هذا الهمش لا يكفي لتجنيب العالم دخول أزمة نقدية
جديدة . وإنما يعين إذا كان سيعتمد بالدرجة الأولى على تغير أسعار
الصرف في توازن المدفوعات الدولية . ان يسمح بتقلبات أوسع في هذه
الأسعار . ولكن السماح بتقلبات واسعة في أسعار الصرف له آثار سلبية
على التجارة الدولية .

لذلك فان الحل الأمثل هو استخدام المرونة بالنسبة لكل من الأهداف
ثلاث السابق ذكرها بحيث يسمح لاسعار الصرف بالتقلب في حدود معينة
وان يوضع نظام للحد من حركات رؤوس الأموال خالصة تلك التي تستهدف
التجارة وان تعمل الدول على تنسيق سياساتها النقدية .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو أى الدول يجب ان تشارك في عبء
موازن المدفوعات الدولية ؟ من الطبيعي ان يتنازع الى اذهان البعض ان
التردد على مثل هذا السؤال بسيط وهو ان الدولة ذات العجز هي التي
يجب ان تحمى عبء التوازن . وبالرغم من ان هذا الرأي صحيح من
نوعية النظرية الا انه عمليا لا يمكن تطبيقه بهذا الشكل . وعلى
رأينا ، وطبقا للواقع الذي لمسه في الجزء الأول من هذا البحث . يعين
تنفيذ التوازن على مرحلتين : الأولى وهي التي تشمل علاج الخلل الحالى
والذى نشأ عن تطور النظام النقدى الدولى خلال الربع قرن الماضى والثانية
وهي التي تبدأ بعد وضع النظام النقدى الدولى الجديد موضع التنفيذ .

١ . الوقت الحالى :

الواقع ان العالم يمر حاليا بمرحلة انتقالية من النظام القديم الذى تهرس
الى النظام الجديد الذى ينتظر انشاؤه . هذه المرحلة الانتقالية هي
بلا شك اخطر فترة يمر بها العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . اذ
انه لو لم تنجح الدول الصناعية فى التوصل الى حل جماعى للتسكلات
التي تراكمت فان العالم سينقسم حتما الى مناطق نقدية وتجارية . ان
اتفاقية واشنطن التي اعدت بغية العملات الرئيسية بالنسبة لبعضها
المنس لم يتمكن فى الواقع من تحقيق هدفها فى وضع العلاقة المتينة فيما
بين هذه العملات على أساس مركز موازن المدفوعات الجارية
والاحتياطيات النقدية لختلف الدول . لذلك فان أسعار عملات الدول
الصناعية لم تستقر بعد وهذا ليس بخلاف على المشاركين الذين يهيئون

الفرص للمضاربة على تخفيض الدولار - أو رفع سعر بعض العملات الرئيسية مثل الين والمارك والفرنك السويسرى - ومن هنا يمكن انقراض الازمة النقدية لعام ١٩٧١ لان تكون الاخيرة بل ان العالم معرض لاربع اخرى - فحذر لا لء ب الا لان المضاربين يسعون وراء الربح الذى يفسد سائتة من الفرق ههنا بين الاسعار الرسمية والنقلية للعملات .

ومن الواضح ان الولايات المتحدة لا يمكنها معطجة الموقف وحدها معد رأينا ان اعلاء التوازن عن طريق الاجراءات الداخلية ستكون تطلتته مرتفعة جدا بالنسبة لهذه الدولة لان انقطاع العارضى لا يمثل سوى نسبة ضئيلة فى اجملئ ناتجها القومى . كما ان الحكومة الامريكية لم تتمكن من تغيير سعر الدولار حتى عام ١٩٧١ لاضلاله بدور العملة الاحتياطية القابلة للصرف بالذهب بسعر محدد فى حين تمكنت الدول الاخرى من خفض قيمة عملاتها عدة مرات وبذا اصبت القيمة الاسمية للدولار اعلى من قيمته الفعلية وبقيت كذلك حتى بعد تخفيضه بحوالى ٨ ٪ فى ديسمبر ١٩٧١ . من كل ذلك يتضح انه يتعين على الدول الصناعية التعاون فى اتخاذ قرار جريء لاعلاء تقييم عملاتها طبقا لقيمتها الفعلية دون الانتظار لحدوث ازمة نقدية اخرى وذلك لان تغيير قيمة العملة تحت وطأة الازمة يتخذ عادة على وجه السرعة للخروج من الازمة فهو قرار سيئس لكثر منه التصدى كما انه يعطى الانطباع انه تم نصت ضغط المضاربين - يجعلهم يعيدون الكرة .

[ب] الموقف مستقبلا :

يجتر المبالغة بالقول بان هيكل الاقتصاد الامريكى يشير الى ان الدولار لا يعتبر العملة الملائمة للقيام بالدور الذى يضطلع به فى المجال النقدى الدولى لان المصالح الخارجية للولايات المتحدة ليست كبيرة الى الحد الذى يدفعها الى ان تربط بهذه المصالح مستوى العمالة والانتاج المحليين ، وان الجهود التى قد تبذلها فى سبيل موازنة ميزان مدفوعاتها تكون على حساب اقتصادها المحلى وتحملها بتكلفة مرتفعة . ان نصيب الولايات المتحدة فى التجارة الدولية وكبر حجم اجملئ ناتجها القومى الذى يؤدى الى زيادة حجم المخرجات يؤهلان هذه الدولة لان تقوم بدور رئيسى فى مجال الاستثمارات الدولية لا التجارة الدولية . هذا فى الواقع هو الذى ادى الى التناقضات التى اعلمت بالدولار كعملة احتياطية . وهذا بعكس الاسرلبنى عندما كان يشكل العملة الاحتياطية فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث كتقت بريطانيا ، بجانب اضطلاعها بدور رئيسى فى اقراض الدول الاخرى ، فان تجارتها الخارجية كتقت تمثل جزءا هاما من اجملئ ناتجها القومى ولذلك فان محاسنتها كانت تنفق وموامة اقتصادها الوطنى مع متطلبات ميزان مدفوعاتها .

ان هيكل الاقتصاد الامريكى يشير ايضا مدى مقدرة الولايات المتحدة فى جعل الدولار قابلا للتحويل بصفة كاملة . ان هذه الدولة لا يمكنها فى ظل

قاعدة الدولار القابل للتحويل ، ان تولى فيما بين حرية انتقال رؤوس الاموال وسياسة نقدية مستقلة ودولار قابل للتحويل . فهي اما ان تتبدد خروج رؤوس الاموال وهو ما يتنافى مع دورها كمركز للنظم النقدي بمد العالم بالسيولة اللازمة واما ان تتبع سياسة نقدية تتناسق مع سياسات الدول الصناعية الاخرى مثل مساواة اسعار الفائدة لديها مع اسعار الفائدة في هذه الدول او العمل على تحقيق فائض في ميزان عملياتها الحارية ولكن هذا كما رأينا لا يمكن تنفيذه بسهولة ولا يبقى لمعالجة هذا الوضع الا ان تكون الولايات المتحدة حاضرة لإحتياجات ضخمة او يتاح لها تسهيلات ائتمانية كبيرة لمواجهة تحويل الدولار دون اضطرابات في اقتصادها الداخلي فاذا لم يكن لديها مثل هذه السيولة الدولية فان المخرج الوحيد لها هو تضييق قبة الدولار .

ولحسن الحظ فان العالم لديه النظم الذي يصلح لان يشكل اقعاده النقدية الجديدة وهو نظام حقوق السحب الخاصة فاذا ما تم الاتفاق الصناعي على احلال هذه الوحدات محل الدولار فان الولايات المتحدة تصبح كأي دولة مناسية اخرى يمكنها تطبيق ما تطبقه الدول الاخرى من سياسات .

نأى الان للاسس التي يجب ان يتضمنها الاصلاح حتى يعيش العالم في اطار نقدي يسوده الاستقرار .

لا شك ان اول هذه الاسس ان تشترك الدول الدائنة والمدينة في عبء التوازن وهذا يتطلب قبل كل شيء ان تؤدي التجربة انفاسية التي مر بها العالم الى ان تبدل موقفها بصفة اساسية الى الحد الذي يصبح فيه التوازن الدولي على اسس الاستقرار هدفا واجب التحقيق . ان الحاجة الى تنسيق السياسات التي تتبعها على الاقل الدول الصناعية الرئيسية أصبحت تفرض نفسها بعد ان ادى التفاوت فيما بين القيمة الفعلية للعملة وانتفاصي عن اتخاذ اجراءات العلاج في الوقت المناسب الى اتيار النظم النقدي الدولي . هذا التنسيق يجب ان يؤدي الى تحقيق هدفين :

اولا : تلامي العجز او الفائض المستمر في موازين مدفوعات الدول التي تعتبر النظم الفعلي للنظم النقدي الدولي .

لا شك ان فرض مبدأ تمويل العجز عن طريق الاسول الاحتياضية سيساعد على حث الدول المدينة على العمل على موازنة مدفوعاتها الخارجية . وهنا بطبيعة الحال ستتسلوى الولايات المتحدة مع الدول الاخرى في مجال التسويات الدولية بمعنى ان العجز الأمريكي يجب ان يسد من طريق اصولها الاحتياضية . ولكن كيف يمكن قبول هذا المبدأ اذا كتبت الدول ذات الفائض لها كامل الحرية في زيادة احتياطياتها دون ما حدود . ان ذلك يؤثر موضوع فرض التوازن على الدول ذات الفائض

ايضا . لذلك فلا مفر من ايجاد الوسيلة الفعالة لاجبار الدول الدائنة على التوازن ايضا .

ان مفهوم التوازن بالنسبة للدول ذات الفائض هو ان تقوم هذه الدول باتباع سياسة من شأنها احداث توسع في النشاط الاقتصادى الوطنى يودى في نهاية الامر الى اعادة التوازن ولكن هذا الاجراء غير مقبول من الدول الدائنة لانها اولا تريد الاستقلال في سياساتها الداخلية .

ثانيا : لان التضخم يسود العالم بما في ذلك الدول الدائنة . لذلك يتعين ايجاد وسيلة آلية او شبه آلية تجعل هذه الدول تغير قيمة عملتها حتى وصلت احتياطياتها الى حد معين مع الاسترشاد بعوامل اخرى كالنظر فيها اذا كان فائض ميزان المدفوعات ينتج عن ميزان العمليات الجارية او ميزان العمليات الرأسمالية .

الدول القليلة :

لا شك ان المحادثات الخاصة باصلاح النظام النقدي الدولى تتيح للدول النامية اول فرصة حقيقية ، منذ وضع اتفاقية بريتون وودز ، لأخذ مصالح هذه الدول فى الاعتبار وتضمين مشروع الاصلاح ما يخلف من الصعوبات النقدية والمالية التى تعيقها .

فنظام قاعدة الصرف بالذهب لم يكن عادلا بالنسبة للدول النامية لان اساس هذا النظام كان من شأنها ان نذهب جل الزيادة فى السيولة الدولية الى الدول ذات الفائض ، وهى غالباً الدول الصناعية ، التى اخذت الاحتياطات تراكم لديها فى الوقت الذى تحاول فيه الدول النامية جاهدة تمويل عجز مدفوعاتها الخارجية الناجم عن مرحلة التنمية التى تمر بها .

لقد ظلت الموارد المالية المتاحة للدول النامية ضئيلة لانها لم تتمكن من زيادة عائد صادراتها بالقدر المناسب . وما زالت صادراتها تواجه الصعوبات فى الدخول الى اسواق الدول الصناعية كما ان اسعار السلع التى تصدرها غير مستقرة . ونتيجة لذلك فلن صادراتها التى كانت تمثل ٢١٣٪ من صادرات العالم فى عام ١٩٦٠ هبطت الى ١٧٪ فى عام ١٩٧٠ . أما الموارد من العملات الحرة التى يمتلكها الحصول عليها من الاسواق النقدية للدول الصناعية فلن تكلفتها أصبحت مرتفعة جدا بسبب تنفيس الدول الصناعية فى رفع اسعار الفائدة . بالاضافة الى كل ذلك فلن خدمة المديونية الخارجية أصبحت تستوعب جزءا هائلا من عائد صادرات هذه الدول .

ولا يمكن اعتبار موقف صندوق النقد الدولى تجاه الدول النامية مرضيا بصفة كلية ولا يرجع ذلك الى عدم مبالاة او تقصير من جانب القائمين على ادارة الصندوق بل الى موقف الدول الصناعية التى وضعت اساس

تعلم الصندوق وهيئت عليه . فقد جعلت التسهيلات التي يمنحها الصندوق مقيدة كمية بمقدار حصص الاعضاء . ولما كان اساس تقدير هذه الحصص هو حجم التجارة الخارجية ومقدار الدخل القومي واحتياطياتها النقدية ، فقد نتج عن ذلك ان بقيت حصص الدول النامية ضئيلة جدا بالنسبة لتلك التي حصلت للدول المتقدمة وظل اسهام الصندوق في مد الدول النامية بالتسهيلات الائتمانية مرصطا بما تملكه من حصص في حين ان الدول الصناعية التي نضحتها الاحتياطيات الدولارية أصبحت في غنى عن مساعدات الصندوق ، ولم يستطع الصندوق استخدام هذه الموارد الغير مستخدمة في زيادة مساعداته للدول الفقيرة .

ومن ناحية اخرى ، فلن الصندوق انتج في تقديره للامه السيولة الدولارية ، النظر الى كمية هذه السيولة الكلية . وهذا التقدير غالبا ما يكون بعيدا عن الواقع اذ قد يبدو حجم الاحتياطيات الدولييه بناسبا اذا ما نظرت اليه في مجوعه بينما تعاني دول كثيرة ، ومنها طبعها الدول النامية ، من نقص كبير في كمية وسائل الدفع الدولية . وهذا ما شاعدها فعلا في السنوات الاخيرة اذ بينما تراكمت الاحتياطيات الدولية لدى الدول الصناعية ، ولم يتمكن هذه الدول من استخدامها سواء بالنسبة للتدفقات للتقويت بين سعره الرسمي الحر ، او بالنسبة للعمليات الاحتينية بسبب المركز الدائن المستمر لهذه الدول ، فان الدول النامية لم تنجح في حل الصندوق يصدر حقوق سحب خاصة جديدة في عام ١٩٧٢ لان الاحتياطيات حققت ارتفاعا كبيرا في مجموعها .

لذلك فمن مصلحة الدول النامية ان يتجه الصندوق ، عند تدبيره للحاجه من السيولة الدولوية ، الى الوظيفة الرئيسية لهذه السيولة وهي تمويل عجز ميزان المدفوعات . وتطبيقا لهذا المبدأ يجب ان يؤخذ ذلك في الاعتبار ليس فقط عند اصدار حقوق السحب الخاصة واتما اذا ما عند توزيعها .

ان توزيع حقوق السحب الخاصة على اساس نسبة حصة الدوله العذبة الى مجموع الحصص دون التفرقة فيما بين الدول التي تحتاج وبلك التي لا تحتاج وسائل دفع دولية لا يعالج ظاهرة سوء توزيع الاحتياطيات النقدية والتي تعتبر احد هيوب العالم قاعدة الصرف الذهبي . وان كان من المنتظر ان تصاح حقوق السحب الخاصة الاحتياطيات الاساسيه ملاذ من استحداث اساس اخرى لتخصيصها تؤدي الى اناحة كميات نقدية بها للدول المدينة . بل يمكن الذهاب الى بعد من ذلك ، اقتراح عدة تخصيص حقوق سحب خاصة للدول ذات الفائض الزمن ، اذ لن تستخدم هذه الدول هذه الحقوق ، بل في واقع الامر تكتنرها . هذا الاجراء لن يجرم هذه الدول من زيادة احتياطياتها حيث ان المخصصات الجديدة من حقوق السحب الخاصة ستؤول في آخر الامر الى هذه الدول عن طريق تمويل الدول المدينة لعجز مدفوعاتها .

هذا ومن ناحية اخرى فلن الدول اعضاء الصندوق قبلت فكرة تخصيص

جزء من حقوق السحب الخاصة لتمويل التنمية الاقتصادية وهي معروضة للبحث أمام لجنة العشرين للتوصل الى كيفية تنفيذ هذه الفكرة .

بالاضافة الى كل ذلك يجب ان ننظر نظرة جديدة الى مدى ما يمكن ان يحققه التعاون فيما بين الدول النامية . فلماذا أخذنا الدول العربية كمثال نجد ان الاحتياطيات الرسمية للدول المنتجة للبتروول في هذه المنطقة تزيد حاليا عن عشرة مليارات دولار موظفة في البنوك الغربية التي تستثمرها عن طريق اقراضها للمستثمرين الأوروبيين . ولا شك ان هذه الاموال لو استثمرت في الدول العربية لكنتها من تحقيق الكثير من اهداف التنمية ، ولكن يجب النظر الى هذا الاجراء نظرة اقتصادية بحتة بحيث نخلق المناخ المناسب والظروف الملائمة لها ، ونحصل الدول المستثمرة على عائد مجز لا يقل عن ذلك الذي تحصل عليه حاليا .

الخلاصة :

لا شك أن الفضل ضمان لنجاح الإصلاح المنتظر ادخاله على النظام النقدي الدولي هو العمل على تلافي اخطاء الماضي . لقد اثبتت التجربة المريرة خلال الربع قرن الماضي انه لا يمكن الاعتماد على عملة دولة ما لمد العلم بالسيولة الدولية اللازمة كما ان اي نظام نقدي يكون مآله الى الفشل اذا لم يكن هناك حد ادنى من التوازن في المدفوعات الدولية .

ان العالم يحتاج الى قاعدة نقدية جديدة ولا يمكن ان يقوم الذهب بهذا الدور للأسباب التي شرحناها من قبل . اما نظام حقوق السحب الخاصة الذي تعتبره الاغلبية من خبراء النقد انه يصلح ليكون القاعدة النقدية الجديدة فهو يحتاج الى ادخال بعض التعديلات حتى يضطلع بالدور الذي ينتظره منه المجتمع الدولي .

ويشير الواقع انه لن تكون هناك صعوبات في اتفق الدول على قبوله كقاعدة للنظام النقدي الدولي .

ولكن المشكلة الحقيقية ستظهر بالتأكيد عند بحث مشكلة التوازن الدولي . لقد رأينا ان اهم علق امام تحقيق هذا التوازن هو رغبة الدول المختلفة في اتباع سياسات نقدية مستقلة فمن ناحية الولايات المتحدة اصبح ميزان العمليات الجارية يسجل عجزا كبيرا وهي ترفض اصلاح هذا العجز عن طريق سياسة انكماشية داخلية بسبب الوضع الخاص لهيكل الانتاج والاستهلاك بها لها الدول الصناعية الأخرى فاتها لا تريد التضحية ، ولو جزئيا ، بالنتائج الاقتصادية التجارية التي حققتها على مدى حقتين من الزمن . وعلى ذلك فان الإصلاح الحقيقي يتطلب التنسيق فيما بين سياسات الدول الصناعية ولكن هذا التنسيق يصطدم بصعوبات جمة .

ان الولايات المتحدة تعتبر ان اضطلاعها بدور الدولة صاحبة العملة الاحتياطية قد حملها اعباء انت الى انحسار احتياطياتها النقدية وضعف مركزها التنافسي في الاسواق الدولية في حين استفادت الدول الغربية الاخرى من هذا الوضع وتمكنت من جمع كميات هائلة من الاحتياطيات النقدية واهم من ذلك ان هذه الدول استطاعت ان تحقق مكاسب تجارية ضخمة . لذلك فإن الولايات المتحدة مصممة على معالجة هذا الوضع قبل ان يتم اى اصلاح نقدي ولقد ارضيت على قبول اتفاقية واشنطن في ديسمبر ١٩٧١ تحت ضغط الدول الاخرى ولكن ذلك لا يمثل سوى الجولة الاولى من الحرب الاقتصادية بينها وبين الدول الصناعية الاخرى . ان الدلائل تشير الى ان الحكومة الأمريكية تتجه الى تحقيق هدفها عن طريق فرض اسعار الصرف المفضلة للعملة الرئيسية ولذلك فهي تطلب الدول الصناعية الرئيسية برفع اسعار عملاتها فلذا رفضت هذا الاجراء وتمسكت هذه الدول بموقفها فان الوسيلة الوحيدة لأمريكا لتحقيق هذا الهدف هي تخفيض سعر الدولار . هذا الاجراء لم يعد يشكل خطورة بالنسبة لها كما كان الامر عندما كان الدولار قديماً للتحويل حيث كان تخفيضه يؤدي الى سيل من الطلبات بتحويل الازمدة الدولارية الى ذهب . ومن ناحية اخرى فان الولايات المتحدة ستستخدم كل ما لديها من وسائل الضغط حتى للحصول على ميزات من الدول الصناعية الاخرى في المفاوضات التجارية التبادلية ولن تحخر جهداً لتثبيت القيود التي تضعها الدول الأوروبية واليابان في مواجهة البضائع الأمريكية .

اما من ناحية الدول الأوروبية واليابان فلها بلا شك تحديا حاداً عرفه الجهود الأمريكية لانها تعلم ان تحقيق الولايات المتحدة لهذه الاهداف قد يؤدي الى انقلاب مركز ميزان المدفوعات الأمريكي من عجز الى فائض يكون رد فعله وخيم على وضعها الاقتصادي . ان الاسواق الأمريكية تعتبر حيوية بالنسبة لصادرات اليابان ولا شك ان التوسع الاقتصادي الذي حققته هذه الدولة يرجع في جزء كبير منه الى توسعها في تصاريفها الخارجية لسهولة دخول بضائعها الى هذه الاسواق . أما السوق الأوروبية المشتركة فبجانب اهمية التجارة الخارجية لها فلها نهر يندى مراحل اندماجها ولا يخفى على احد مدى الضرر الذي يمكن ان يعود عليها اذا ما استعلا الدولار قوته اذ ان اثر ذلك سيعكس بالضرورة على اسعار العملات الأوروبية والتي يتوقف تحقيق الوحدة النقدية لدول اسوت على استقرارها .

من كل ذلك يتضح الى اى مدى اصبح الموقف الاقتصادي العالمى معقداً نتيجة للتغير الهيكلي في اقتصاديات الدول الصناعية مما يجعلنا نميل الى القول بان المفاوضات النقدية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفاوضات التجارية . ومن ناحية اخرى فان المحادثات الدائرة حول النظام النقدي لا تستهدف الاصلاح في حد ذاته وانما هي في الواقع محاولة من جانب الكل الاقتصادية الكبرى للوصول الى اكثر قدر من المكاسب أو اقل قدر من الخسارة .

المراجع

الكتب :

- 1 - The International Monetary System, Problems and Proposals, Edited by Lawrence H. Officer and Thomas D. Willett, Prentice-Hall, Inc., London, 1968.
- 2 J Marcus Fleming, Essays in International Economics, George Allen and Unwin Ltd., London, 1971.
- 3- W.M. Scammell, International Monetary Policy, Second Edition, Macmillan & Co. Ltd., London, 1968.
- 4 Francis Cassel, Gold or Credit, Pall Mall Press London, 1963.
- 5 Robert Triffin, Europe and the Money Muddle, Oxford University Press, London, 1967.
- 6 Robert Triffin, The World Money Maze, Yale University Press, 1966.
- 7 Alvin H. Hanson, The Dollar and the International Monetary System, McGraw-Hill Book Company, 1945.

الدراسات :

- 1 Harry G. Johnson, The Bretton Woods System, Key Currency, and the Dollar Crisis of 1971, The Three Banks Review, June 1972.
- 2 Fritz Machup, International Money: The Way Forward Now, Report of the Central Bank of Ireland, March 1972.
- 3 - The Monetary Crisis of 1971 - The Lesson to be Learned, The Per Jacobson Foundation, September 24, 1972.
- 4 -- Miroslav A. Kris: Gold, Barbarous Polle or Useful Instrument? Essays in International Finance, No. 60, June 1967.
- 5 Xenophon Zolotas, Speculocracy and the International Monetary System, 1969.
- 6 Anthony Lonyl, The Case for Floating Exchange Rates Reconsidered, Essays in International Finance, No. 72, February 1969.
- 7 - Haberler and Willet, Presidential Message on Balance of Payments Control, Washington D.C., American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1968.
- 8 - Jacques Ruef, Suggestions pour une Eventuelle Conférence au Sommet, La Figaro 23.6.72.
- 9 -- Robert Triffin, Basic Consideration on International Monetary Reform, Kredit Bank, Weekly Bulletin, Nov. 24, 1972.